



خلال انطلاق فعاليات منتدى القانون التجاري السادس.. بتنظيم مجموعة الياقوت والفوزان القانونية

## الياقوت: التشريعات والقوانين المتطورة تحسن بيئة الأعمال الكويتية

طارق عرابي

عقدت مجموعة الياقوت والفوزان القانونية، ومؤسسة ليكسيس تكسيس العالمية، منتدى الكويت للقانون التجاري السادس، وذلك في غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس، حيث شهد المنتدى مشاركة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خالد مهدي، بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي، وعدد من خبراء القانون محليا وعالميا. وخلال كلمته الافتتاحية بالمختدى، قال المدير الشريك في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية خليفة الياقوت، إن أكبر نجاح لأي أمر هو الاستمرارية القانونية، ولخلق بيئة مشجعة لممارسة الأعمال، لافتا إلى أن البيئة التشريعية هي الوسيلة والتمكين الرئيسي لتحقيق رؤية الكويت في المدى البعيد.

ولفت إلى أن السنوات الـ5 الأولى من خطط التنمية تتركز معظمها في صورة تشريعات قانونية تستهدف تحقيق التمكين الاقتصادي، لافتا إلى أن تعديلات قانونية مطلوبة على تلك التشريعات لتتواءم واحتياجات بيئة الأعمال.

وقال إنه يجب ألا تكون لدينا تشريعات جامدة، فالمتغيرات الاقتصادية سريعة ويجب أن يتناغم مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة وتطوير البيئة التشريعية والقانونية، مع وجود استحداث أساليب لحل

النزاعات وإيجاد حلول نوعية للدورة المستقبلية في هذا الشأن. وبين مهدي أن المادة 20 من الدستور تنص على وجوب التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التطور الاقتصادي المطلوب وهذا الدور تقوم به السلطان التشريعية والتنفيذية، مضيفا أن «التخطيط» تصبو إلى تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 بالتعاون بين شركاء التنمية، مبينا أن القطاع الخاص هو الذي يقود التنمية ويعزز رؤيتها في العديد من التوجهات.

ولفت إلى أن رؤية 2035 لن تتحقق، ما لم تتوافر هذه الشراكة، وبين أن تلك الشراكة لن تتم إلا من خلال التناغم بهذا المستوى، لافتا إلى أن قوانين الشراكة والتخصيص وحماية المنافسة وحماية المستهلك

والصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع وخدمات كانت مستبعدة منها. كما تساعد مشاركة القطاع الخاص في التخفيف من العبء الواقع على كاهل الدولة في دراسة وتمويل المشروعات التنموية، كي تعود بمنافع اقتصادية واجتماعية ذات مردود عال، بما يحقق الهدف الاستراتيجي للتنمية.

وأضاف: تواجه مشروعات الشراكة العديد من التحديات من تضارب مصالح واختلاف الأولويات إلى مشاكل إدارية تؤثر في إنجاز المشاريع وغيرها من التحديات التي تضع شركات القطاع الخاص في موقع له تأثير مباشر على استمرار مشاريعها؛ لذلك ومن أجل نجاح هذا الدور الحيوي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب توفير البيئة القانونية المناسبة التي تكفل المعاملة العادلة».

من جانبه، أوضح نائب رئيس جمعية المحامين الكويتية عدنان أول أن هناك حاجة ماسة لارتقاء بالتشريعات والقوانين للوصول إلى قرار يعزز التشريعات والقوانين الموجودة ما يساهم في تحسين بيئة الأعمال ومعالجة الخلل، مشيرا إلى أن هناك الكثير من القوانين المنظمة، إلا أن ما نحتاج إليه هو القرار في مجلس الأمة.

بدوره، بين الرئيس التنفيذي في ليكسيس نيكسيس اريك مايس أن الشركة تتواجد في مجال القانون الدولي لأكثر من 200 عام، وتدعم المحاسبين القانونيين بأفضل التكنولوجيا والحذى ولديها 10 آلاف موظف في 60 دولة، كما أننا عضو في مجموعة من الشركات تستثمر

قرابة مليار دولار لإعادة بناء المحتوى العالمي. وقال: «يمكننا القيام بأمر تعبر عن نمو بيئة الأعمال للمعلاء ليكونوا أكثر كفاءة وإنتاجية وأسرع من جانب الابتكار، وتمتلك شركتنا حلول تحليلية وأدوات تمكن القائمين في الشركات على اتخاذ قرارات داخل وخارج المؤسسات».

وأشار إلى أن هناك تطورا كبيرا في مجال الشراكة والتحكيم والوساطة لكي يصبح المجتمع القانوني ليكون أكثر مهنية وعالمية.



صالح السلمي



خليفة الياقوت



خليفة الياقوت

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني شارك في العديد من المشروعات وهناك مخاطر لعمل البنوك والمطوريين بسبب الغفرة المتعلقة بالجدوى، موضحا أن البنك يمتلك لوائح وقوانين جيدة وأدلة إرشادية ممتازة، إلا أن هناك بعض البنود لا يمكن تطبيقها مرفيا، عندما ننظر العلاقة الشراكة.

بدورها، أوضحت الاستشاري في صناعات الغانم د.مجدولين شيت، أن العلاقة بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة هي علاقة تعاون طويلة المدى يقام من خلالها القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والخدمات.

من جهتها، أوضحت الأستاذ المساعد في كلية الحقوق بجامعة الكويت د.منى الهاجري أن الكويت دولة فطرية تأسست على الاقتصاد الريعي وسعت إلى تنوع مصادر الدخل من خلال القطاع الخاص، لافتة إلى أن مشروعات الشراكة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تغيير دور القطاع العام من التسغيل للبيئة الأساسية إلى التركيز على وضع السياسات لقطاعات البنية الأساسية.

وقال السلمي إن مشاريع الشراكة تساهم في تغيير سياسة الحكومة من إدارة الخدمات العامة إلى التركيز على وضع السياسات والأولويات لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتكون من الأعمدة

وأضاف السلمي، بالقول: «من موقعنا الريادي في قطاع الاستثمار وبحكم ممارساتنا نشجع على الدفع بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتكون من الأعمدة

وأشار إلى أن هناك تطورا كبيرا في مجال الشراكة والتحكيم والوساطة لكي يصبح المجتمع القانوني ليكون أكثر مهنية وعالمية.

وأشار إلى أن هناك تطورا كبيرا في مجال الشراكة والتحكيم والوساطة لكي يصبح المجتمع القانوني ليكون أكثر مهنية وعالمية.

وأشار إلى أن هناك تطورا كبيرا في مجال الشراكة والتحكيم والوساطة لكي يصبح المجتمع القانوني ليكون أكثر مهنية وعالمية.



د. خالد مهدي وصالح السلمي وطارق عرابي في مقامة الحضور خلال منتدى القانون التجاري (احمد علي)

## ثامر عرب: «ضمان» مثال حي على شراكة القطاعين لتقديم رعاية صحية مستدامة

ويمكنها من تقديم خدمات صحية أفضل للمواطنين». وأشار إلى أن شركة ضمان تعمل وفق نموذج صحي جديد وفريد في منطقة الشرق الأوسط وهو نظام المحافظة على الصحة (HMO) الذي يعتمد على توفير الرعاية الصحية ضمن منظومة متكاملة تشمل التأمين الصحي والرعاية الصحية الأولية والثانوية ونشر الوعي الصحي والتركيز على الوقاية المسبقة. ولفت عرب إلى أن شركة ضمان ضمن رؤيتها الريادية للرعاية الصحية المستدامة، وتعمل حاليا على تجهيز 3 مراكز للرعاية الصحية الأولية في مناطق السالمية وبنيد القار والرقمي.



المحدثون خلال الجلسة

في القطاع الخاص عبر مرافق ضمان الصحية التي تتكون من مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، وهو ما سيؤدي إلى تخفيف الضغط بشكل ملموس عن مرافق وزارة الصحة، أفضل، إضافة إلى تخفيف الضغط والأعباء عن كاهل الجهات الحكومية المختلفة. وأشاد عرب بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة وبإمكانياتها الواسعة من حيث



ثامر عرب متحدثا خلال المنتدى

للمواطنين، مبينا أن الهدف من قوانين الشراكة هو تمكين القطاع الخاص من المشاركة والاستثمار في القطاعات الرئيسية في الدولة بهدف تحسين إنتاجية وربحية هذه القطاعات وتقديم خدمات

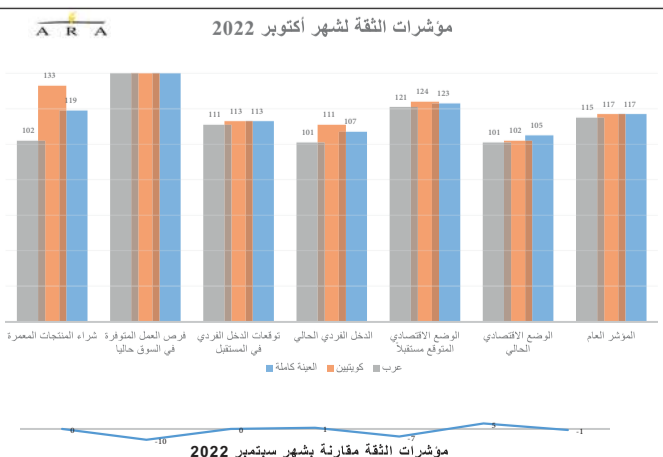
أكاد الرئيس التنفيذي في شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) ثامر عرب أن الخدمات الصحية التي ستقدمها ضمان ستسهم بشكل ملحوظ في دعم الرعاية الصحية المستدامة في الكويت من خلال تبني نموذج فريد يستند إلى الوقاية. وقال إن ضمان تقدم مثلا حيا على تطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أرض الواقع، مضيفا أن فكرة ضمان مميزة جدا وغير مسبوق، حيث ستكون أول شركة مساهمة عامة في القطاع الطبي في الكويت وستطرح لاحقا للاكتتاب العام



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة «آراء البحوث والاستشارات» مؤشرًا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «لكزس». حيث يعتبر مؤشر «ثقة المستهلك» المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك. مركزا على آراء الناس ونصورتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم لأوضاعهم المالية. ويرتكز المؤشر على بحث تجري على عينة مؤلفة من 500 شخص. موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات، حيث يتم إجراؤه بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية. وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيب السكاني في الكويت. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ «إيجابي» أو «سليبي» أو «حيادي». ويتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين.



## ثقة المستهلك الكويتي الأفضل منذ سنوات.. بدعم ارتفاع النفط وتحسن نمو الاقتصاد



مستوى نمو الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية الحالية بنسبة 7,8٪، وتحتل بذلك الكويت موقعا بين أعلى مستويات النمو عالميا. وقد استقر معدل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي في الكويت على ما كان عليه في شهر سبتمبر، 105 نقاط، كذلك حافظ المواطنون والمقيمون العرب على مستوى معدهما منذ شهر. لكن برزت بعض المعدلات في أوساط بعض مكونات البحث متباعدة حينًا ومتقاربة أحيانا، كنموذج على ذلك: ارتفع مستوى الثقة بالاقتصاد بين ذوي الدخل المتدني الذي لا يتجاوز 449 دينارا شهريا إلى 103 نقاط بإضافة 43 نقطة خلال شهر، بينما تراجع هذا المعدل بين ذوي الدخل الشهري الذي يتراوح بين 450 إلى 849 دينارا بنسبة 23 نقطة، كما انخفض المستوى عند ذوي الدخل بين 850 و1249 دينارا بنسبة 32 نقطة. هذا التفاوت برز أيضا بين مختلف الفئات العاملة.

نقاط والمقيمون العرب 115 نقطة بخسارة نقطة واحدة. أما على صعيد المناطق، سجلت العاصمة معدلا بلغ 121 نقطة معززة معدلا الشهري بنسبة 11 نقطة. كما رفعت محافظة الجبراء معدلا إلى 139 نقطة مضيئة 10 نقاط خلال شهر، ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات للمؤشر العام، وأضافت محافظة الفروانية 5 نقاط على معدلا السابق، تراجعت معدلات المحافظات الثلاث الأخرى بنسبة 5 و3 نقاط. ويمكن الإشارة إلى عاملين حاسمين في الوقت الراهن لتثبيت واستقرار مستوى ثقة المستهلك في الكويت رغم التحديات الكبرى، وهما:

أصدرت شركة آراء البحوث والاستشارات التسويقية مؤشرا لثقة المستهلك في الكويت لشهر أكتوبر 2022، بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»، مشيرة إلى أن دراسات ثقة المستهلك تحتل في الظروف الحالية وعلى النطاق العالمي أهمية استثنائية لتتابع حركة الأسواق ومستوى ثقة المستهلكين في مواجهة مختلف التحديات الدولية على مختلف الصعد. وخلال هذه الظروف والتحديات الدولية الملبد، لاسيما على المستويين الاقتصادي والمالي عالميا، التي أدت لارتفاعات غير مسبوقه وغير قابلة للعلاج السريع، والتي تجلت بنسب عالية من التضخم النقدي وطلت الأكثرية الساحقة من دول العالم. وضمن هذه الأجزاء سجل المؤشر العام لثقة المستهلك في الكويت في شهر أكتوبر 2022 معدل بلغ 117 نقطة بإضافة نقطة خلال شهر و7 نقاط على أساس سنوي، علما بأن مستوى هذا المعدل يعتبر من المعدلات الأفضل منذ سنوات، منح المواطنون المؤشر العام معدلا بلغ 117 نقطة بإضافة 3